الأمم المتحدة

A/62/778

الجمعية العامة

Distr.: General
1 April 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم بأن حكومة سري لانكا قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الانتخابات التي ستجري أثناء انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

وسوف تنتهي فترة السنتين لولاية سري لانكا الأولى في عضوية المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٨. وخلال هذه الفترة، اضطلعت سري لانكا بدور نشط في عملية البناء المؤسسي للمجلس بوصفها رئيسة المجموعة الآسيوية، وهي تعمل الآن بوصفها أحد نواب الرئيس. وتلتمس سري لانكا الآن فرصة الاضطلاع بولاية فترة كاملة لمواصلة دورها بالمساهمة في أعمال المجلس بطريقة بناءة وتعاونية.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أقدم طيه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، مذكرة توجز التعهدات والالتزامات الطوعية من جانب سري لانكا، وتعيد تأكيد التزامها منذ وقت طويل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع (انظر المرفق).

070408 070408 08-29131 (A)

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة، مع مرفقها، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) براساد **كارياواسام**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة

تعهدات سري لانكا والتزاماتها الطوعية

تلتمس سري لانكا إعادة انتخابها لمجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٨.

وسري لانكا هي أحد أقدم الديمقراطيات في المنطقة، ولها تقاليد عريقة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد جرى العمل بحق الانتخاب للجميع في سري لانكا في عام ١٩٣١. وأودع في دستور سري لانكا التزامها بحقوق الإنسان من خلال ضمان الحقوق الأساسية لمواطنيها، بحيث تشمل حرية الفكر والوجدان والدين؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب؛ والحق في المساواة، والحق في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز والعقوبة التعسفية، وحظر التشريعات الجنائية ذات الأثر الرجعي. وإضافة إلى ذلك، لكل مواطن الحق في حرية التعبير، والاجتماع، وتكوين الجمعيات، واختيار المهنة، وحرية التنقل.

ومنذ الاستقلال، تولي الحكومات المتعاقبة أولوية للنظم الصحية والتعليمية الشاملة، مما أدى إلى ارتفاع المؤشرات الاجتماعية التي وضعت سري لانكا على رأس قائمة مؤشر التنمية البشرية الإقليمية. ورغم مواجهتها تحديات لم يسبق لها مثيل من الكوارث الطبيعية الضخمة، أي كارثة التسونامي التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، واستمرار بلاء الإرهاب، من المتوقع أن يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. وهذا ما مكّن سري لانكا من توزيع منافع التنمية على شريحة عريضة من السكان. وإظهارا من سري لانكا لقدرتها على استعادة حيويتها، تعافت إلى حد كبير أيضا من الدمار التي أحدثه التسونامي، وهذا ما يشكل إنجازا هاما بالنسبة لبلد ينتمي إلى البلدان ذات الدخل دون المتوسط.

وأخذت سري لانكا على نفسها التزامات قانونية دولية بدخولها في عضوية معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية السبع وهي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وسري لانكا، إضافة إلى ذلك، دولة عضو في البروتوكولات الاختيارية التالية: البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

وفي عام ٢٠٠٧، وقعت سري لانكا أيضا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعكف حاليا على اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية وضمان الوفاء بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان البرلمان قد أقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٧ (قانون العهد)، لتطبيق مواد محددة من العهد. ويسد هذا القانون ثغرات في التشريعات المحلية القائمة. ولدى حكومات سري لانكا تشريعات تمكينية لإنفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

وبصرف النظر عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، تتبع سري لانكا سياسة ثابتة من التعاون وتلتزم التزاما صريحا وبنّاء مع آليات الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان فضلا عن إجراءات مجلس حقوق الإنسان. ويظهر هذا التعاون والالتزام بوضوح من خلال توسيع نطاق الدعوات المنتظمة لتلك الآليات للقيام بزيارات إلى سري لانكا. ففي عام ٢٠٠٧، يسّرت سري لانكا زيارات قام بها المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا. وإضافة إلى ذلك، قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أيضا بزيارة سري لانكا خلال عام ٢٠٠٧.

وكانت سري لانكا منفتحة لتدقيق العديد من الآليات الدولية على أساس أن ذلك الانفتاح والمساءلة، باستخدام الوسائل الدولية، يمكن أن يعزز الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. والتزمت سري لانكا، تبعا لذلك، بالخضوع للفحص خلال الدورة الثانية من الدورة الأولى لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٨، بوصف ذلك برهانا إضافيا على انفتاحنا على تدقيق عادل وموضوعي يقوم به المجلس.

وفي أحد مظاهر الالتزام بالاشتراك مع المجتمع الدولي في ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، أنشأت سري لانكا فريقا دوليا مستقلا من الشخصيات البارزة، وهو آلية فريدة من نوعها، لرصد عمل لجنة التحقيق التي أنشئت على الصعيد الوطني للتحقيق في مزاعم بوقوع حوادث اختطاف، واختفاء، وقتل خارج نطاق القانون. ووُضِعت ولاية الفريق المستقل بالتشاور مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلين عن البلدان التي ترشّح أعضاء لعضوية الفريق. وكان الولاية الأولى للجنة التحقيق مُدّدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لفترة إضافية مدتها سنة واحدة.

وعيّنت سري لانكا أيضا، في عام ٢٠٠٧، لجنة للتحقيق في مزاعم باختطاف الأولاد وتجنيدهم لاستخدامهم في النزاعات المسلحة. وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها وهي الآن بصدد التحقيق في حوادث مزعومة، وتقوم أيضا باتخاذ خطوات لإنشاء إطار مؤسسي لإعادة تأهيل المحاربين السابقين من الأطفال الذين أفرج عنهم، أو أُنقِذوا، أو استسلموا. كما سنّت سري لانكا تشريعات تجرّم تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

وسري لانكا مؤيد قوي لمنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وعضو نشيط في المداولات التي تجري بالمحافل الدولية بشأن حقوق الإنسان بما فيها المفاوضات التي أدت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان فضلا عن اعتماد مجموعة التدابير المتعلقة ببناء مؤسسات المجلس. وقد أسهمت إسهاما كبيرا في بناء توافق الآراء في مجلس حقوق الإنسان بصفتها رئيسة المجموعة الآسيوية في عام ٢٠٠٧، وانتُخبت لمنصب نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان لمدة سنة واحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وسعيا وراء مواصلة التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تأخذ سري لانكا على عاتقها طوعاً التعهدات والالتزامات التالية:

- ستواصل سري لانكا بذل جهودها الرامية لتدعيم آلياتها وإجراءاتها الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها.
- ستواصل سري لانكا الحوار والتعاون بصورة فعالة وبنّاءة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز الآليات الوطنية في جميع الجوانب.
- ستتخذ سري لانكا الخطوات اللازمة للتمكين من إعادة تشكيل المجلس التشريعي الذي سييسّر تعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وفعالية عملها، بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

- سيتم قريبا تقديم مشروع قانون حماية الشهود والضحايا أمام البرلمان. وقد وردت وأدرجت اقتراحات في هذا الصدد من الفريق الدولي المستقل. وأنشأت لجنة التحقيق برنامجا مؤقتا من خلال الأحكام الخاصة بحماية مصالح الضحايا.
- ستقوم وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بشنّ حملة توعية وطنية بحقوق الإنسان احتفاء بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ستنظم وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ حلقة دراسية إقليمية للبرلمانيين بشأن المواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان.
- بدأت سري لانكا العمل على صياغة ميثاق لحقوق الإنسان سيعزز إطار حماية حقوق الإنسان في البلد ويجعل ضمانات سري لانكا لحقوق الإنسان تنسجم مع الالتزامات الدولية. وتشمل هذه العملية الدخول في مشاورات مع المنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، وأفراد من الجمهور. وسيشجع مشروع الميثاق وعملية التشاور على إيجاد حوار وطني بشأن حقوق الإنسان.
- ستواصل سري لانكا العمل على تقديم تقاريرها الدورية إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات بما في ذلك التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في صياغة وثيقة رئيسية مشتركة لتستعملها جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات.
- كجزء من التزامها بضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين فضلا عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ستواصل سري لانكا العمل على جعل استراتيجيتها الإنمائية تتمشى مع الإطار الأوسع لتعزيز القيم المحلية وتوفير الحماية الاجتماعية للنساء والأطفال والشيوخ والمعوقين والفئات الضعيفة في المجتمع واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.
- ستعمل سري لانكا، لدى إظهار التزامها بتعزيز التنمية التي تستهدف الناس، على التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ من خلال مواصلة الاستثمار في الهياكل الاجتماعية الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، بما يتمشى مع سياسة ماهيندا تشينتانا (رؤية سيادة رئيس جمهورية سري لانكا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد).
- باستخدام آليات من قبيل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الاستشارية المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية، ستواصل سري لانكا إذكاء الوعي العام بشأن الإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

- ستواصل سري لانكا اتخاذ خطوات لحماية حقوق الأطفال والنهوض بها باستخدام آليات وطنية من قبيل السلطة الوطنية لحماية الطفل ووزارة نماء الطفل وتمكين المرأة. كما ستواصل سري لانكا العمل بنشاط على دعم العمليات الدولية التي تسعى للنهوض بحقوق الطفل.

- ستواصل سري لانكا اتخاذ خطوات على طريق النهوض بتمكين المرأة وحقوقها والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني من خلال وزارة نماء الطفل وتمكين المرأة فضلا عن غيرها من الآليات الوطنية. وستدعم سري لانكا في الوقت ذاته العمليات الدولية التي تسعى إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

- تبرز ظاهرة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، بوصفها من أكثر القضايا إلحاحا في أيامنا هذه وتنطوي على انتهاك خطير لحقوق الإنسان للشرائح الضعيفة في المجتمع. وتمشيا مع السياسة التي اختطتها سري لانكا في المشاركة المنفتحة والبنّاءة مع المجتمع الدولي، والتزامها بإنفاذ المعايير العالمية، ستعمل بشكل وثيق مع شركائها لمكافحة هذا العمل الشنيع.

- ستواصل سري لانكا الاضطلاع بدورها التقليدي في بناء توافق الآراء والمشاركة بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان لجعل المجلس هيئة أشد قوة وفعالية وكفاءة، قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

- ستواصل سري لانكا المشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان في وضع المعايير في مجال حقوق الإنسان.

- ستعمل سري لانكا مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على صياغة مقترحات لإصلاح الهيئات المنشأة بمعاهدات بغية جعل نظام الأمم المتحدة للهيئات المنشأة بمعاهدات أكثر فعالية، ومتمشيا مع المتطلبات الراهنة للدول الأعضاء.

- ستعمل سري لانكا مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم على أساس مبادئ التعاون والحوار.